



كلية الدراسات العليا
برنامج الدراسات الدولية

ملخص بحث بعنوان

البريكسيت وأثره على مستقبل الاتحاد الأوروبي

خالد زين الدين

مقدم لمنسق المساق الدكتور: رائد بدر

ضمن مساق: الاتحاد الأوروبي

الفصل الثاني من العام الدراسي

2017/2016

ملخص:

عالجت الورقة البحثية المقدمة ضمن مساق الاتحاد الأوروبي، مسألة معاصرة وتحديا هاما لمستقبل هذا التنظيم، وهي خروج بريطانيا من التكوين الأساسي له، بعد الاستفتاء الوطني الذي أجري بتاريخ 23-6-2016، والتي هي المرة الأولى التي يحدث فيها وتتصوت دولة لصالح الخروج، بعد مسيرة طويلة من التقدم في مختلف المجالات، فكيف يمكن قراءة مستقبل هذا الاتحاد بعد خروج بريطانيا الذي أصبح مسألة وقت خاضع لعملية المفاوضات بين ال 27 دولة وبريطانيا.

تعتبر بريطانيا واحدة من الدول، التي لها خصوصية في الاتحاد منذ انضمامها عام 1973 وحتى يوم التصويت، وانعكس ذلك على العلاقة بين الطرفين، طيلة هذه الفترة الطويلة، حقق فيها كل من الاتحاد وبريطانيا مكاسب ومنافع عادت بالأثر الإيجابي عليهما، إلا أنها لم تصل لدرجة من العضوية كما هو حال فرنسا وألمانيا، لذلك فتاريخ العلاقة بين الطرفين مهمتين للتمكن من فهم الأسباب التي دفعت لهذا الخروج، ولأي مدى له تأثيره على دول أخرى تقرر الإنسحاب، بمعنى أن العلاقة المتوترة بين بريطانيا والاتحاد هي أحد العوامل التي فعت بعجلة الخروج، وهذه العوامل ليست متوفرة في باقي الأعضاء -أقصد هنا الدول التي لها وزنها السياسي والاقتصادي والتي خروجها يسبب بشكل فعلي أزمة كبريطانيا- فبكلمات مختصرة اتسمت العلاقة بالتوتر وبريطانيا كانت بمثابة الطفل المدلل في هذا الاتحاد، وعوامل لها علاقة بالنظرة الذاتية وارتباطها بالولايات المتحدة جعلتها لا تندمج باتفاقيات هامة كالشنغن ومنطقة اليورو، مما تفاعلت هذه العوامل مع عوامل جديدة أثرت على كل دول العالم من جهة كالأزمة الاقتصادية، وعوامل تأثرت بها دول الاتحاد بشكل أكثر كالهجرة والعمليات الإرهابية، بمعنى أن مسألة الهوية والأمن والاقتصاد كانت عوامل قوية في خروجها، والتي هي ليست متوفرة بذات المعايير في باقي الدول.

تتبع أهمية بريطانيا بالنسبة للاتحاد الأوروبي من أهميتها الاقتصادية والسياسية، فبالنسبة للناحية الاقتصادية تشكل بريطانيا أكبر مستثمر في دول الاتحاد وكذلك تشكل الاستثمارات الأوروبية النسبة الأكبر

في الاقتصاد البريطاني، وهذا ينطبق أيضا على العلاقات التجارية، وهذه العلاقات والامتيازات ناتجة عن الميزات التي يوفرها نظام الاتحاد الأوروبي الاقتصادي، ولكن فعليا تعد بريطانيا هي الرابح الأكبر من عضويتها في الاتحاد، وإن لعملية المفاوضات هي التي ستحدد طبيعة هذه العلاقة المستقبلية وكيف سيتم تنظيمها، إلا أنها وبلا شك ستخسر قدرتها على المشاركة في صنع القرار داخل أروقة أجهزة الاتحاد الأوروبي، مما سيؤثر على حتى طريقة صنع القرارات بالنسبة لدول الاتحاد، وهذا ما يتماشى وطريقة التصويت، وخاصة أن اتفاق كل من فرنسا وألمانيا وبريطانيا كان يؤدي في النهاية لفرض رؤيتهم على باقي دول الاتحاد نظرا لأن هذه الدول الثلاث كانت تشكل المساحة وعدد السكان الأكبر، فكيف ستعيد فرنسا وألمانيا حساباتها في هذا الاتجاه؟

أما بالنسبة للناحية السياسية فكانت بريطانيا فعليا تشكل إضافة للاتحاد من ناحية تحقيق التوازن الداخلي من جهة وزيادة الثقل السياسي بالنسبة للاتحاد على صعيد العلاقات الخارجية، وخاصة أنها هي وفرنسا أعضاء دائمين في مجلس الأمن الدولي،

من ناحية إيجابية بالنسبة للاتحاد، فقد شكلت العلاقة بين بريطانيا والاتحاد ومحاولة بريطانيا دائما لفرض شروطها وعرقلة الكثير من القرارات، تحديا حقيقيا بالنسبة للسير قدما في مشروع الاتحاد الأوروبي التكاملية، وخاصة أن بريطانيا كانت تنظر للاتحاد من منطلق مصالح ورؤى اقتصادية بحثه، دون وجود رؤية سياسية مشتركة مع باقي الدول كفرنسا وألمانيا وإيطاليا، ولذلك فلا يمكن استبعاد فرضية أن الاتحاد سيتمكن بعد تسوية التحديات التي يواجهها اليوم، من أزمة اقتصادية وهجرة وخروج بريطانيا، والعمل على الاستفادة من التجربة البريطانية ودراسة الأسباب التي أدت لخروجها، من أن يعيد عجلة التقدم للاتحاد للسير من جديد في مسيرته التكاملية مع وضع قواعد جديدة لاتخاذ القرارات، بمعنى تشكيل ائتلافات بين دول قريبة فيما بينها بالرؤية لتسهيل اتخاذ القرارات، وهذا يعتمد على مدى قدرة الاتحاد على التكيف مع الظروف الدولية والإقليمية القادمة.

من جهة أخرى فإن تنظيم العلاقة بين الاتحاد وبريطانيا من الناحية الاقتصادية والتجارية، قد يجنب الطرفين الخسائر الممكنة للحاق بهم، وإعطاء بريطانيا علاقة خاصة تجاريا يبقى الوضع على ما هو عليه سابقا.

في النهاية يبقى المستقبل مفتوحا أمام الاتحاد الأوروبي، والتي شكلت وبلا مجال للشك، خروج بريطانيا صدمة قد تكون مفيدة له للاستيقاظ والعمل على إعادة النظر كليا بمستقبل هذا التنظيم الذي أثبت نجاحه، أما بالنسبة لاحتمالية انهياره، فهو على المدى المتوسط شبه مستحيل خاصة في ظل البيروقراطية والآلية التي يعمل بها وشبكة العلاقات المعقدة التي رسمها سواء من الناحية الداخلية وحتى مع الأقاليم والدول الأخرى.

يبقى السؤال مطروحا ويحتاج لمزيد من البحث في جوانب مختلفة.